

**ما يجوز للإنسان فعله حال الصلاة؟ \***

**1) مسألة: عد الآي أو التسبيحات أو تكبيرات**

هل للإنسان أن يعد الآيات أو يعد التسبيحات فيقول في الركوع: سبحان رب العظيم وبعدها بأصبعه أو كان في صلاة الكسوف يكبر سبعًا في الركعة الأولى وخمسًا في الركعة الثانية هل يعد بأصبعه أم لا؟

جاء في ذلك حديث أن النبي ﷺ **كان يعد الآي في الصلاة** ولكن هذا الحديث ضعيف ولا يصح في الباب عن النبي ﷺ فيه حديث وأحسن شيء في الباب ما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ **كان يعقد التسبيح بيده** وفي رواية **بيمينه** وهذا الحديث ضعيف فإن في سنته تفرد محمد بن قدامة لا يصح تفرده في هذا

فالذى بظاهره: أن أصح الروايات في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ **كان يعقد التسبيح بيده** فكونه كان في صلاة أو خارج الصلاة كل ذلك يدل على الجواز وقد كان بعض السلف كأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وغيرهما كانوا لا يرون بأسا بعد الآي في الصلاة وهذا يدل على جوازه.

وما يدل على الجوزا أيضًا: ما رواه أهل السنن من حديث سليمان بن يسار أنه **كان أمير مكة يصلى بنا**, يقول: فحزننا قيامه فركعه قدر عشر تسبيحات ثم قال في آخر الحديث **قال أبو هريرة: إن هذا لأشباهكم صلاة برسول الله ﷺ**  
وجه الدلالة: قوله **فحزننا** وهذا الحذر لا يأتي في الغالب إلا بمساعدة الأصابع وقال أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- **وكان رسول الله ﷺ** يصلي في الركعتين الأولتين من الظهر قدر ثلثين آية وهذا لا يأتي في الغالب إلا مع نوع حذر وعد لا حرج إن شاء الله أن يعد الإنسان بأصابعه أو بقلبه كل ذلك جائز

**2) الفتح على الإمام**

الفتح على الإمام: مثلاً إذا ارتجَ الإمام في القراءة أو غيره فإنه يفتح عليه

الفتح على الإمام أنواع:

**الأول**: أن يفتح على إمامه في ركن سواء كان هذا الركن قولي أو فعلي

**قولي**: مثل الفاتحة فإذا أخطأ الإمام وحن لحناً يحيل المعنى في قراءة الفاتحة

1. مذهب جاهير أهل العلم وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد: يجب عليه أن يفتح على الإمام إذا كان ذلك ركناً قولياً

2. خلافاً لأبي حنيفة: لأن لا يرى وجوب الفاتحة إلا في ركعتين فإذا كان قدقرأ في بعض ذلك فإنه يرى أن ذلك مباح

الراجح أنه إذا كان في الفاتحة فإنه يجب عليه أن يفتح على إمامه.

فعلى: أن يفتح على إمامه إذا ارتجَ الإمام في ركن مثل أن يكون قام والواجب أن يجلس أو جلس والواجب أن يقوم فإن المسلم يجب عليه أن يبين على إمامه لأجل لا يختلف عليه في الصلاة لقوله ﷺ **فلا تختلفوا عليه** وهذا من الاختلاف حينها يعلمون أنه أخطأ ويطلبُ منهم المساعدة فيخطئ في ذلك بعض الناس حينما لم يفتح على إمامه.

❖ الثاني: الفتح على الإمام في القراءة ليست واجبة مثل أن يقرأ بعد سورة الفاتحة سورة

1. الحنابلة والمالكية قالوا: إن الفتح على الإمام في غير الفاتحة من القراءة جائز

2. مذهب أبي حنيفة لأنه يرى أنه لا فرق بين الفاتحة وغيرها وذهب الشافعى: إلى أن الفتح على الإمام إن كان في قراءة غير الفاتحة فإن ذلك مستحب

ولعل القول الثاني أقرب

الدليل: روى أهل السنن «أن النبي ﷺ صلى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ لِلْأَبِي بْنِ كَعْبٍ: أَكْنَتْ صَلِيلَتِي مَعْنَا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا مَنْعَكَ أَنْ تَفْتَحْ عَلَيْهِ» وهذا يدل على أنه ينبغي له أن يتفتح عليه .

وهذا جاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُثْلَكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنسَوْنَ فَإِذَا نَسِيْتُ فَذَكْرُونِي» وهذا يدل على الأمر ولا فرق بين أن يكون الفتح بالقراءة أو غيره ولكن الخلاف إنما هو بالاستحباب أو الوجوب

الراجح هو مذهب الشافعى إلى أن الفتح على الإمام في القراءة ليست واجبة وأن ذلك مستحب حديث ابن مسعود «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ..»

3) قتل الحية والعقرب:

يموز قتل الحية والعقرب في الصلاة

الدليل: جاء عند أهل السنن من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «أَقْتُلُوا الْأَسْوَدِيْنَ فِي الصَّلَاةِ» الحديث إسناده جيد فإنه يرويه ضموض بن جوس عن أبي هريرة وإسناده لا بأس به وقد صححه غير واحد من أهل العلم

الأسودين هما: الحية والعقرب

الفقهاء - رحمهم الله - قالوا وهو مذهب الحنابلة: إذا كانت هذه الحركة كثيرة من غير ضرورة ولا تفرق بينها "يعني ما بين ركعة وركعة ثانية" فإنها مبطلة للصلاة ولو سهوًا

قالوا: فإن أبطل الفعل عرًّا من غير ضرورة ولا تفرق؛ أن ذلك تبطل الصلاة ولو كان عن سهو

قولوا: لأن الرسول ﷺ يقول: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشْغَلًا» كما في الصحيح من حديث ابن مسعود وقال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِّنْ كَلَامِ النَّاسِ» والحركة الخارجة عن الصلاة هي من أفعال الناس وليس من العبادة فقالوا: إن ذلك مبطلة

الرجح والله أعلم أنه :

❖ الحالة الأولى: إن كان عن عمد؛ فإن الصلاة تبطل ولو كان يريد أن يقتل الحية والعقرب إذا كان ذلك طويلاً بحيث بدأ يلاحقها بحيث من رأه يظنه أنه خارج الصلاة؛ فإن صلاته باطلة لأنه فعل ذلك متعمداً.

❖ الحالة الثانية: أنه إذا فعل حركة بسيطة بحيث انحرف عن القبلة؛ فإن الصلاة باطلة لأنه فعل ذلك متعمداً وهو يعلم أنه في الصلاة.

❖ الحالة الثالثة: أن يفعل ذلك ساهياً وصورتها: فيها لو سلم الإمام ولم يكمل صلاته فتحرك المأموم فهذه الحركة ولو طال من غير ضرورة ومن غير تفرق؛ فإن الصلاة صحيحة **خلافاً للحنابلة**.

ما يدل على ذلك: ما رواه مسلم في صحبيه من حديث عمران بن حصين في قصة ذي الخويصرة حينما قال: ﴿صلينا صلاة الظهر ثلاث ركعات ثم إن النبي ﷺ دخل في بيته ثم أُخْبِرَ فخرج بغير إزاره ثم أَكْمَلَ بهم ركعة﴾

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نحرك فخرج من المسجد ثم ذهب إلى بيته وقد حل بعض ثيابه ثم خرج فهذا كله حرفة ويدل ذلك على أن هذه الحركة وإن كثرت؛ لكن هذه الإطالة لمصلحة الصلاة وهذا كان الحديث لمصلحة الصلاة لا حرج كما في قصة أيضاً ذي اليدين فإن قال كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: ﴿أَقْصَرَتِ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيَتْ؟ قَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُنْقُصْ قَالَ: بَلِّيْ قَدْ نَسِيَتْ﴾ فهذا كلام لمصلحة الصلاة فلا حرج

﴿لكن إذا طال الفصل جداً فإنه تبطل الصلاة فالبطلان هنا لأجل الإطالة الفصل لا لأجل الحركة﴾.

الخنابلة يقولون: البطلان لأجل الحركة وأما الإطالة فهي شيء آخر فهم يرون البطلان من وجهين: إن أطال الفصل أو طالت الحركة.

والراجح أن إطالة الحركة ولم يطل الفصل فلا حرج في ذلك إذا كان ذلك لمصلحة الصلاة كما في قصة ذي اليدين وكما في صحيح مسلم من حديث عمران بن حصين

﴿مسألة : مَاذَا يفْعَلُ الْمُصْلِي إِذَا نَاهَى شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ؟﴾

إذا ناب المصلي شيء في صلاته؛ فإنه إذا كان رجلاً فإنه يسبح وإذا كان امرأة فإنها تصفق لقوله ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﴿التبسيع للرجال والتصفيق للنساء﴾ وفي رواية: ﴿إذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ولتصفق النساء﴾ وهذا يدل على أن المرأة إذا ناهها شيء في صلاتها فإنها تصفق

بعض الفقهاء كالخنابلة قالوا: تصفق بظاهر كفها مع باطن الأخرى

والراجح أن ذلك كله جائز ولكنهم قالوا ذلك لأجل لا يكون هناك فيه نوع من الطرف وغير ذلك.

الراجح والله أعلم جواز أن تصفق المرأة سواء بظاهر كفها مع باطنه أو بكفيتها كما قال بعض الفقهاء أو بباطن راحتها بالراحة الأخرى كل ذلك جائز لأن "ترك الاستفصال في مقام الاحتياط ينزل منزل العموم في المقام" وهذا يدل على ان الفقهاء -رحمهم الله- كانوا يتورعون من إقدام النساء على مخالطة الرجال أو على الدخول في أتون مجالس الرجال وحتى لا يقع في ذلك إغراء وغير ذلك.

قال بعض الفقهاء: فإن سبحت إذا كان زوجها يصلى بها أو بعض محارمها يصلى بها وليس ثمة أجنب فلو سبحت جائز ولكننا خاصة إذا لم يستطع المصلي أن يفقه شيئاً من صلاته فلو صفت وهو لا يدرى ربما قام وتصدق وربما جلس فلو قالت بعض الآيات مثلها مثل الرجل التي يستطيع أن يبين له ذلك فيقال ﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: 43] فهذه آية فلا حرج

4) البصاق في الصلاة

البصاق في الصلاة على أنواع:

❖ الأول: أن يصدق تلقاء وجهه وهو يصلى أو يصدق عن يمينه فإن ذلك حرم إذا كان في الصلاة

الدليل: قوله ﷺ ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَصْبِقْ قِبَلَ وَجْهَهُ إِنَّ اللَّهَ قَبَلَ وَجْهَهُ مَا دَامَ هُوَ يَصْلِي وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلْكًا وَلَكِنْ عَنْ

يساره أو تحت قدمه فيدفنها﴾ والحديث رواه البخاري من حديث أبي هريرة

ولهذا قال النبي ﷺ **﴿عَنْدَمَا رَأَى نَخَامَةً فِي قَبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَجَعَلَ يَحْكُمُهَا وَيَقُولُ: أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلَ فَيُتَسَّعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِنَّ اللَّهَ قَبِيلٌ وَجْهَ أَحَدِكُمْ إِذَا كَانَ يَصْلِي﴾** وفي حديث الحارث الأشعري أن النبي ﷺ قال: **﴿فَإِنَّ اللَّهَ قَبِيلٌ وَجْهَ أَحَدِكُمْ إِذَا التَّفَتَ فَإِنَّ اللَّهَ يَلْتَفِتُ عَنْهُ﴾** وهذا يدل على أنه إذا صلي العبد فإن الله يكون قبيل وجهه وهذا إقبالاً من الله بجلاله وعظمته

**❖ الثاني:** أن يتبع عن يساره أو تحت قدمه فهذا إن كان يستطيع أن يتبع بمنديل أو ثوب فإنه ينبغي له أن يصنع ذلك

**الدليل:** ما جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال: **﴿أَوْ يَصْنَعُ هَكُذَا وَبِصَقْ بَثُوبِهِ ثُمَّ جَعَلَ يَحْكُمَهُ بِثُوبِهِ﴾** وهذا يدل على أنه ينبغي أن يصنع ذلك .

**﴿إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يَتَتَّخِي بِمَنْدِيلٍ أَوْ ثُوبًا فَيُنْظَرُ:**

**❖ أولاً:** إذا كان في المسجد فإنه لا يجوز أن يصق فيه :

**الدليل:** ما جاء في الصحيح البخاري من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: **﴿البَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَارَتُهَا دُفْنُهَا﴾** وهذا يدل على أن البصاق في المسجد ولو دفنتها بعد ذلك أن ذلك حرام.

**وأما ما ذكره بعض الفقهاء كالقاضي عياض** أن البصاق لا بأس به إذا كان يدفنتها لأن البصاق خطيئة ودفنتها حسنة.

**ولكن الراجح هو:**

**مذهب عامة أهل العلم** على أن البصاق في المسجد حرام سواء كان في قبلة المسجد أو في المسجد لقوله ﷺ **«إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يُصْلِحُ فِيهَا شَيْءٌ مِّنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»** وقوله ﷺ في حديث أنس **«إِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ هَذَا إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»** وهذا يدل على وجوب تطهير المساجد وقد قالت عائشة: **«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِبَنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ وَأَنْ تَنْظُفَ وَتُطَبِّبَ»** والحديث عند أبي داود وإن كان بعض الفقهاء قد ضعفوه فهذا يدل على أنه إذا كان في المسجد لا يجوز.

**ثانياً:** إذا كان ليس في المسجد مثل أن يكون خارج المسجد

فإنه يصق تحت قدمه أو عن يساره فيدفنتها: لقوله ﷺ **«كَمَا عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدْمِهِ فَيُدْفَنُهَا»**

**﴿مَاذَا يَصْنَعُ إِذَا ابْتَدَرَتِهِ النَّخَامَةُ فِي الْمَسْجِدِ؟﴾**

أما إن ابتدرته بحيث لا يستطيع أن يجد شيئاً يخرجهها؛

**بعض أهل العلم قال:** إذا كان في المسجد تراب دفنتها لا حرج لتعارض أمرین : ماالتعارض؟ :

**قالوا:** لأنه لو ابتلعها بعدها خرجت عالماً ذاكراً محتاراً بطلت صلاته لأن لها جرم فأصبحت مثل الأكل والشرب ولو يصق دفنت فإن هذه خطيئة

ولكن كفارتها دفنتها **ولعل هذا القول قوي** وهو إذا كان في المساجد مثل الرمال وأما المساجد التي تكون فيها الفرشات فإنه يصق بشوبيه ولا يصق في

المسجد فإذا شق ذلك عليه فلا حرج أن يقطع صلاته إذا كانت لها جرم

**٥) السترة في الصلاة**

**١. مذهب عامة الفقهاء وهو مذهب الأئمة الأربعه:** يستحب للإنسان أن يجعل بين يديه مثل مؤخرة الرجل بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك

والواقع أن ليس في المسألة إجماع

**2. خالف في ذلك أحمد في رواية وابن حبيب من المالكية والشوكاني وابن خزيمة فقالوا:** بأن السترة واجبة الذي يظهر والله أعلم أن السترة ليست بواجبة لأن السترة ليست لها علاقة بآية الصلاة وإنما هي من مكمالماتها مما يدل على ذلك وهو أقوى دليل على عدم الوجوب: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث طلحة بن عبيد الله قال: ﴿كنا نصلي والداوب تمر بين أيدينا فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه﴾ **ووجه الدلالة:** أن الصحابة كان المعتاد عندهم أن يصلوا من غير سترة والرسول ﷺ لم يأمرهم بذلك ولكنه قال: ﴿مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه﴾ وهذا كان كل أمر يفعله الصحابة من غير نكير من النبي ﷺ يدل على الجواز وهذا يسميه علماء السنة التقريرية فهذا يدل على أن الأمر ليس للوجوب **وهذا هو الراجح** وأما حديث البخاري عند ابن عباس ﴿أقبلت على حمار أتان فممرت بين يدي الصف ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار﴾ **وهذا من أقوى ما استدل به بعض أهل العلم:** على أن السترة ليست بواجبة لكن هذا ليس ظاهراً في عدم ترك السترة لأنه كون يصلى إلى غير جدار دليل على أنه ليس ثمة جدار ولكن ليس فيه ما يدل على السترة فإن النبي ﷺ كان من عادته إذا أراد أن يخرج فإنه يأخذ بالعنزة وقد روى البخاري ومسلم من حديث ابن عمر أن ﴿كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه﴾ وهذا يدل على أنهم كانوا يصنعون ذلك. يقول ابن عمر **﴿ومن ثم اخذنا الأماء﴾** وهذا يدل على أن النبي ﷺ كونه لا يصلى إلى جدار ليس معناه أنه لا يصلى إلى سترة ولكن حديث طلحة يدل على أن ذلك ليس على سبيل الوجوب وأما الأحاديث الواردة في ذلك أن النبي ﷺ **﴾كان يصلى إلى غير شيء﴾** كما في حديث الفضل بن عباس فإن في سنته ضعف وإن حاول الشيخ أحمد شاكر أن يحسنه في المسند ولكن الحديث ضعيف لأن في سنته الحجاج بن أرطأة وهو ضعيف ومدلس أيضاً وقد جاء أيضاً من حديث ابن عباس **﴿أن النبي ﷺ صلى إلى غير شيء يسْتَرِه﴾** وهذا أيضاً حديث ضعيف **الراجح أن السترة مستحبة لقوله ﷺ** **﴿إذا صلى أحدكم إلى شيء فليصل إلى سترة وليدُن منها﴾** وهذا يستحب للإنسان أن يدنو من السترة **الدلو من السترة:** هو أن يجعل بين موضع سجوده إلى السترة مرم شاة وهذا الأفضل **﴿إذا صلَّى أحدكم إلى شيءٍ فليصل إلى سترة وليدُن منها﴾** أما مقدار ما يجعل من موضع قدميه إلى السترة فإن الأفضل أن يجعل ثلاثة أذرع **الدليل:** ما جاء عند أهل السنن من حديث بلال أن ابن عمر سأله **﴿كيف رأيت النبي ﷺ يصلى﴾** قال: بين العمودين تلقاء وجهه قال ابن عمر: فنظرت فإذا موضع القدمين إلى الجدار ثلاثة أذرع **﴿فهذا يدل على أن ثلاثة أذرع هي الكافية﴾** **الخنابلة يقولون:** أن الإنسان إذا مر بين يديه فإنه يمنعه سواء وضع الإنسان سترة أو لم يضع سترة وهذا أقرب خلافاً لبعض أهل العلم **فإن بعض أهل العلم قالوا:** إذا لم يضع سترة فلا يمنع أحداً يمر بين يديه لأن النبي ﷺ قال: **﴿إذا صلَّى أحدكم إلى شيءٍ يسْتَرِه وأراد أحد أن يمر بين يديه﴾** ولكن الذي يظهر والله أعلم أن هذا من بيان الحقوق وإلا فإن النبي ﷺ قال **﴿إذا صلَّى أحدكم إلى شيءٍ يسْتَرِه وأراد أحد أن يمر بين يديه﴾** **قال أهل العلم:** فإن معنى **﴿وأراد أحد أن يمر بين يديه﴾** لبيان حقه وإنما لم يضع فإن له أن يمنعه مقدار حريم القبلة ويكون حريم القبلة هو مقدار ثلاثة أذرع **وهذا أظهر خلافاً لابن القاسم - رحمه الله - وأن المنع لأجل لا تبطل صلاته خاصة إذا كانت امرأة أو كلب**

﴿ ما هي السترة الأفضل؟ ﴾

الأفضل أن تكون بمقدار ثلث ذراع وهي مثل مؤخرة الرجل فإن الرجل الذي يوضع على الجمل يكون في آخره خشبة قدرها النموي بثلاث ذراع  
استدل العلماء في ذلك بما جاء في صحيح مسلم من حديث طلحة بن عبيد الله أن النبي ﷺ قال: «مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما بين يديه» وهذا يدل على أن الأفضل أن تكون مثل مؤخرة الرجل فإن كانت طويلة لا حرج فإن النبي ﷺ: كان يأمر بالحرمة فتوضع بين يديه.

ذكر بعض الفقهاء: أنه لا يستحب له أن ينصب لها نصباً بل يميل يميناً أو يميليسارا

دليلهم: استدلوا بما جاء عند الإمام أحمد من حديث ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلٰى إِلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى شجرة ولا عمود ولا عود إلا فيجعل الشيء عن يساره أو عن يمينه ولا يصمد إليه صموداً» وهذا الحديث قوله ابن تيمية واحتج به في اقتضاء الصراط المستقيم والذى يظهر والله أعلم أن الحديث ضعيف

ما يدل على ضعفه أحاديث كثيرة منها:

﴿ حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: إذا صلٰى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً﴾ والحديث في سنته كلام طويل وهي مسألة الخط.  
﴿ أن النبي ﷺ قال: إذا صلٰى أحدكم إلى شيء فليصلٰ إلى سترة وليدن منها﴾ وهذا يدل على أن الإنسان إذا نصبها أو استقبلها لا حرج في ذلك.  
قصة عائشة - رضي الله عنها - كما في الصحيحين قالت: «فاستقبل السرير وأنا معترضة بيني وبينه» وهذا يدل على أن الرسول ﷺ لا يأس أن يستقبل الشيء والحديث الوارد في هذا الحديث ضعيف كما ضعفه ابن القيم وغيره  
وعلى هذا فلا حرج أن يستقبل القبلة أو أن يستقبل السترة ولا يجعلها عن يمينه ولا عن يساره

﴿ ماذا يصنع من لم يجد ستراً؟ ﴾

إذا لم يجد سترا، فإنه يجعل كومة من الرمل مرتفعة يسيرة فإن ذلك أفع أو يجعل مثلاً كوب أو برادة الماء

﴿ هل يخط خطأ إذا لم يجد شيئاً من ذلك؟ ﴾

بعض الفقهاء وهو مذهب الحنابلة قال: يخط خطأ

الدليل: استدلوا بما جاء عند الإمام أحمد وغيره من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إذا صلٰى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد شيئاً فلينصب عصا فإن لم يجد عصا فليخط خطأ ثم لا يضره ما بين يديه» وهذا الحديث مداره على إسماعيل بن أمية يرويه عن أبي عمر و محمد بن حرث عن جده حرث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وقد ذكر الحافظ ابن حجر كما في البلوغ أن الإمام أحمد - رحمة الله - وابن معين يصححانه وقد شكك كثير من الباحثين في صحة هذا النقل وإن الإمام الشافعي وكذلك البغوي وكذلك ابن عيينة وابن الصلاح ضعفوا هذا الحديث وجعله ابن الصلاح من أقسام المضارب والذى يظهر والله أعلم أن الحديث ضعيف.

بعضهم يقول: يجعله على هيئة هلال لأن في بعض الرويات الراوي الذي ذكر هذا جعله على هيئة هلال

والذى يظهر والله أعلم أنه لا يلزم أن يجعله على هيئة هلال فلو جعل شيئاً كومة مرتفعة أو قلماً وضعه فإن ذلك ينفعه إن شاء الله أما الخط أو خط الفرشة فإن هذا لا ينفع

\* مسألة هل يقطع صلاته شيء أم لا؟

وهذه المسألة من أشكال المسائل في الصلاة

❖ القول الأول:

**ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى**: إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء فإذا صلى إنسان ومر بين يديه رجل أو امرأة صغيرة أو كبيرة أو كلبًا أسودًا أو غيره أو حمار أو غيره ،أن ذلك لا يقطع صلاته.

**الخطابي قال في هذه المسألة**: وعليه أكثر أهل العلم "يعني في أنه لا يقطع الصلاة شيء"

**الترمذى قال**: حينما ذكر حديث أبي ذر «إذا صلى أحدكم إلى سترة فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود» والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم فهذه من المسائل التي نقل بعضهم: أكثر أهل العلم على القطع ونقل بعضهم: أكثر أهل العلم على عدم القطع

**الدليل**: استدلوا بما جاء عند الترمذى من حديث سعيد الخدري ومن حديث علي أن النبي ﷺ قال «لا يقطع الصلاة شيء وادرؤوا ما

استطعتم» الحديث الوارد في هذا لا يصح مرفوعاً والصواب وقفه على أبي سعيد الخدري وأما الإيقاف فلا يصح وقد حاول الشيخ أحمد شاكر في جامع الترمذى في تحقيقه أن يحسن لرواية الباغندي ولكن الباغندي ليس من المعروفين في الحديث الأحاديث التي عليها المدار

فائدة.

هذا ذكر الإمام ابن رجب في كتابه العظيم "شرح العلل" أن الاعتماد في الأحاديث إنما هي على الكتب المسندة المشهورة كالبخاري ومسلم وأحمد ومالك والدارمي وأبي داود والترمذى والنسائي وابن ماجة فهذا هي الكتب المعتمدة وكذلك أيضاً السنن الكبرى للبيهقي أما الاعتماد على فوائد تام أو الدليلى أو الطبرانى فإن الطبرانى إنما وضع كتابه هذا لبيان الوهم فلهذا ينبغي أن يستفيد من كتاب الطبرانى لبيان التفرد أو للمتابعتى إذا كان أصله في السنن أو في الصحيحين أو في مسنن الإمام أحمد

**فالذى يظهر والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم أن أحديث «لا يقطع الصلاة شيء» كلها ضعيفة لكن هو قول أبي سعيد الخدري**

❖ القول الثاني

**مذهب الحنابلة**: لا يقطع الصلاة إلا الأسود البهيم

**الدليل**: استدلوا بحديث أبي داود فإنه «يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود» قال الرواوى عبد الله بن الصامت لأبي ذر ما بال الكلب الأسود من الأصفر؟ قال: الكلب الأسود شيطان.

سؤال :

الحنابلة يستدللون بهذا الحديث لماذا لم يقولوا: المرأة تقطع الصلاة والحمار؟

**الجواب**:

قالوا: لأن هذا نسخ

**فاما المرأة:** فلما جاء في الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت: ﴿ شبھتمونا بالحمير والكلاب والله لقد كنت مضطجعة على سرير رسول الله ﷺ مستقبل السرير و يصل إلى الحاجة فأنسل من عند رجله ﴾ يعني من عند رجل السرير **فهذا جعل الحنابلة يقولون:** أن المرأة لا تقطع الصلاة.

**أما الحمار:** فلما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس أنه قال: ﴿ أقبلت على حمار أتان فمررت بين يدي الصف ﴾ **فقال الحنابلة:** أن الحمار لا يقطع لهذا الحديث.

❖ **القول الثالث:**

**مذهب ابن حزم ورواية الإمام أحمد اختارها ابن تيمية وهذا اختيار ابن باز و ابن عثيمين:** وهو أن المرأة البالغة والحمار والكلب الأسود هو الذي يقطع الصلاة

**ردهم على الحنابلة :**

**النقطة الأولى:** استدلاهم بفعل عائشة - رضي الله عنها - فإن عائشة - رضي الله عنها - إنما صل النبي ﷺ وجعل ستته السرير فإن الإنسان إذا صل إلى السرير والإنسان أمامه فإنه يمر بعد السترة وهذا قال ﷺ ﴿ ثم لا يضره ما مر بين يديه ﴾ فعائشة مرت بين يدي النبي ﷺ لكن بينه وبينها السرير فبتالي لم تكن عائشة مارة ..

**النقطة الثانية:** استدلاهم بحديث ابن عباس بأن الحمار لا يقطع الصلاة فإن ابن عباس إنما مر بين يدي الصف كما في الرواية وإن لا فإن لو مر ابن عباس بين يدي رسول الله ﷺ وبين السترة لقلنا هكذا يقطع الصلاة لقول ابن عمر كما عند عبد الرزاق بسنده حسن ﴿ ستة الإمام ستة من خلفه ﴾ وقد جاء مرفوعاً ولا يصح والصواب وقفه على ابن عمر . وهذا ابن عباس مر بين يدي الصف وهذا لا يقطع الصلاة لأن مرور الإنسان أو المرأة والكلب والحمار بين يدي الصف ولكنه لم يمر بين يدي الإمام بينه وبين القبلة فإن صلاته صحيحة.

**الشيخ متوقف في هذه المسألة:** كنت في السابق أرجح حديث أبي ذر لكن يُشكّل على هذا ، هل هذا قطع يبطل به الصلاة أم لا؟ فكون يبطل الصلاة هو مشكل لأن الرسول ﷺ قال: ﴿ ثم لا يضره ما مر بين يديه ﴾ وقال: ﴿ إذا صل أحدكم إلى شيء فأراد أحد أن يحتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقتله ﴾ فلم يفرق ﷺ بين امرأة وبين رجل فدل ذلك على أن القطع المقصود به قطع الكمال لا قطع الصحة.

◀ **مسألة:**

لا حرج للإنسان أنه إذا مر بآية تسبيح سبع وإذا مر بآية رحمة رحمة أو ترحم وهذا إنما يكون ذلك في النافلة لما جاء في صحيح البخاري من حديث حذيفة - رضي الله عنه - وأما في الفرض فجائز ولماذا قلنا: جائز نقول: لأن كل ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل ومن الدليل الذي يمنع صلاة الإنسان في النفل قاعداً فإنها تصح أما في الفريضة فتبطل.

**وقولنا:** "الأصل الجواز" لقول النبي ﷺ ﴿ صلوا كما رأيتموني أصلي ﴾ فما ثبت عنه أنه فعله في النفل فإننا نصلي كما فعل ولا فرق في ذلك بين النافلة والفردية **هذا الذي يظهر والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم.**

ولم نقل باستحباب ذلك لأن كون لم يفعل ذلك دل على أن الأفضل لا يفعل في الفريضة فإن فعل في النافلة دل على جواز ذلك

\* أركان الصلاة:

❖ أولاً: القيام

معنى القيام: أن الإنسان يقوم فلا يقول: "الله أكبر" تكبيرة الإحرام إلا حال قيامه فإن لم يقم حال تكبيرة الإحرام فإن صلاته لا تصح

« خطأ يقع فيه كثير من المصلين »

أنه إذا جاء الإمام راكع تجده يكبر فهذا خطأ ولا تصح صلاته لأن القيام مع القدرة وهو قادر فيجب عليه أن يقوم فيكبر ثم يركع فإن كبر مرة ثانية لتكبيرة الركوع فلا حرج وهو أفضل فيكون تكبيرة الإحرام لا بد منها فإن ركع بعد ذلك من غير تكبير لا حرج لدخول الواجب وهو تكبيرة الركوع مع الركن وهي تكبيرة الإحرام

الدليل على أن تكبيرة الإحرام ركن: ما جاء عند الترمذ وأحمد من حديث علي -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور تحريمها التكبير»

الدليل على أن القيام ركن: ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة المبيء في صلاته أنه قال: «والله لا أحسن غير هذا فعلمني قال: إذا قمت إلى الصلاة فأسيغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبّر» «إذا قمت إلى الصلاة» فهذا يدل على وجوب القيام وكذلك قوله تعالى «وَقُومًا اللَّهَ قَاتِنِينَ» [البقرة: 238]

من الأدلة أيضاً: ما جاء في صحيح البخاري من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال في قصة الرجل الذي مر عليه النبي ﷺ وهو مريض قال: «صَلَّ قَاتِنًا إِنْ لَمْ تُسْتَطِعْ فَقَاعِدًا وَهَذَا يَدْلِي عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَفْعَلُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى حَسْبِ الْقَدْرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى

﴿فَاقْتَنُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

« أما في النافلة فإنه يجوز لأن النبي ﷺ صلّى قاعداً ولهذا تقول عائشة عندما سئلت «أصلّى رسول الله ﷺ قاعداً؟ قالت: نعم بعدهما حطّمه الناس» وهذا في النافلة وأما في الفريضة فإنه لا يجوز إذا كان الإنسان قادرًا على القيام

❖ ثانياً الفاتحة

١. مذهب جاهير أهل العلم وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد: الفاتحة ركن في حق الإمام والمنفرد في كل ركعة لقوله ﷺ لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

﴿بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ﴾

ذهب أبو حنيفة إلى أنه يقرأ الفاتحة فيها مرتين وفي رواية عنه مرتين

والراجح والله أعلم أنه يقرأها في كل ركعة لأن الركعة تسمى صلاة لأن صلاة الوتر تسمى صلاة فقوله «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» دل على أنها تقرأ في كل في كل ركعة هذا في حق الإمام والمنفرد.

« قراءة الفاتحة في حق المأمور »

اختلف العلماء في ذلك اختلافاً طويلاً أفتوا في ذلك كتبًا تقول بعدم الوجوب وكتبًا تقول بالوجوب

الذي يظهر والله أعلم أن الأقرب هو:

مذهب أحمد رواية وهو مذهب الشافعى وهو اختيار البخارى: أن قراءة الفاتحة في حق المأمور واجبة تسقط مع العجز وعدم الإمكان.

قولنا: وجة: لما روى زيد بن واقد عن مكحول عن محمود بن لبيد عن عبادة أن النبي ﷺ قال: «لعلكم تقرؤون خلف إمامكم قالوا: نعم قال: فلا تتعلوا إلا بأم الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

قولنا: عدم الإمكان: لما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي بكرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ كان راكعاً فصل فجاء أبو بكرة فصل خلف الصف فركع ثم مشى فقال له النبي ﷺ: زادك الله حرضاً ولا تعد»

وجه الدلالة: أن أبو بكرة لم يقرأ الفاتحة وعدها النبي ﷺ ركعة فدل ذلك على أنها لو كانت ركناً لما عُدت وهذا نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على أن من جاء والإمام راكع أنه إن رکع فقد أدرك تلك الرکعة كما ذكر ذلك ابن رجب في فتح الباري وخالف في ذلك البخاري وابن خزيمة فرأت أن ذلك لا يعد إدراكاً للرکعة لأنه لم يقرأ الفاتحة وقد رد ابن رجب في هذا رداً قوياً وقال: إن هذا مخالف للإجماع كما ذكر ذلك أبو عمر ابن عبد البر وكذلك ابن رجب

فدل ذلك على أن القراءة في حق المأمور الفاتحة واجبة تسقط مع العجز وعدم الإمكان.

قولنا: العجز بحيث لا يقرأ إلا بأن يرفع صوته ويؤذى من بجانبه فهذا نقول له: لا ترفع صوتك ولو لم تقرأ لأن رفع الصوت الذي يؤذى المصلين منهي عنه لما جاء عند الإمام أحمد وابن ماجة من حديث أبي سعيد ﴿أن النبي ﷺ قال: أيمان الناس كلهم ينادي ربه لا يؤذى بعضكم على بعض في القراءة﴾ فدل ذلك على أن المأمور لا ينبغي أن يرفع صوته بحيث يؤذى المصلين فإن قرأ الإمام واستطاع المأمور أن يقرأ بينه وبين نفسه وإلا فإن قراءة الفاتحة تسقط في حقه لأن غاية ما يقال في ذلك أنها واجبة والواجب يسقط مع العجز وعدم الإمكان.

#### ❖ ثالثاً: الرکوع

الرکوع ركن من أركان الصلاة لقوله تعالى ﴿وَارْكُعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: 43]

ولقوله ﴿كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: ﴿ثم اركع حتى تطمئن راكعاً﴾

#### ❖ رابعاً: الطمأنينة

فإن الإنسان يجب عليه أن يطمئن في صلاته ومقدار الطمأنينة: أن يعود كل فقار إلى مكانه وأن يبقى مقدار ما يقول: "سبحان رب الأعلى" في السجدة و"سبحان رب العظيم" في الرکوع هذا هو الواجب ومقدار: "ربنا وملائكته الحمد" في القيام بعد الرفع من الرکوع. هذا هو الراجح أن الطمأنينة ركن من أركان الصلاة خلافاً لبعض الخنيفة

#### ❖ خامساً: الاعتدال من الرکوع

عامة أهل العلم يقولون: إذا رکع ورفع من الرکوع يجب عليه أن يعتدل أو في رواية ﴿حتى يطمئن قائم﴾ ولا يجوز للإنسان أن يخل بهذا الرکون

بعض المصلين -هذاهم الله- إذا كان راكعاً فأراد أن يرفع فإنه يرفع إنحناءً يسيراً ثم يهوي ساجداً وهذا تبطل صلاته وهذا يصدق عليه قول حذيفة - رضي الله عنه- كما عند البخاري ﴿منذكم وأنت تصلي على هذا؟ قال: منذ كذا وكذا. قال: أنك لم تصل ولو مت مت على غير سنة أبي القاسم﴾